

جاءت
السُّلْطَان
قَتَابُوسُ
لِلْجَاهِدِ فِي الْخِدْمَاتِ
الْحُكُومِيَّةِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ



من النطق السامي

«لقد أكدنا دوماً على أهمية العلم والمعرفة، وكان نهجنا المتواصل هو الانفتاح على مستجداتهما، ولقد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في هذه الألفية الثالثة، لهذا أولينا اهتمامنا لإيجاد إستراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع هذا المجال وتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية.

ونحن نتابع عن كثب الخطوات الهامة التي تمت على هذا الصعيد، وتدعو جميع المؤسسات الحكومية للمساعدة إلى تعزيز أدائها وتيسير خدماتها بواسطة التقنية الرقمية، متطلعين إلى الارتقاء بالسلطنة إلى آفاق المعارف الحديثة المتجددة.

قابوس بن سعيد

إضاءة

انطلاقاً من الأهمية البالغة للتقنية الحديثة في شتى مناحي الحياة، وإيماناً من لدن عاهل البلاد المفدى -حفظه الله ورعاه- بتحفيز المؤسسات الحكومية على المسارعة إلى الاستفادة من معطيات العصر الحديثة وتسهيل وصول خدماتها إلكترونياً؛ تتواصل وللعام الثاني على التوالي جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية، وذلك بحلة جديدة تضفي عليها سمات التقنية الواضحة في طريقة التسجيل وطريقة التقييم إلى جانب ما تشهده من تطور في الوعي لدى القائمين على المؤسسات الحكومية بأهمية الجائزة، وضرورة التجديد والابتكار في المشاريع المشاركة بأسلوب لا يخلو من العمل المتقن والفكر المتجدد .

لقد حدث جلالاته -أبقاه الله- في خطابه السامي خلال دورة الانعقاد السنوي لمجلس عمان ٢٠٠٨م على الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات التي أصبحت المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الألفية الثالثة والاهتمام السامي الذي أولاه جلالاته -حفظه الله ورعاه- لإيجاد إستراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع تقنية المعلومات، وبناء على ذلك التوجيه السامي من لدن جلالاته؛ تحمل هيئة تقنية المعلومات على عاتقها مسؤولية إنجاح هذه الجائزة، والحرص على تحقيق أهدافها المرجوة من خلال التنظيم الجيد، والاستعانة بالخبرات المحلية والدولية في تطوير مستوى المشاريع المشاركة والرقمي بها إلى مستوى الإجادة في تقديم خدماتها لمختلف شرائح المجتمع العماني، إلى جانب التعاون مع لجنة تحكيم دولية مستقلة لتقييم المشاريع المتنافسة وانتقاء مشروع أجاد فحق له الحصول على جائزة الإجادة .

أما تلك الجهود الرامية للنهوض بالإستراتيجية الوطنية لعماننا الرقمية، يجب أن يعي القائمون على تطوير الخدمات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية دورهم في تلك المعادلة الوطنية حتى يكون تفاعلهم مكملاً لذلك التوجه السامي لمسيرة ركب التقدم التقني الذي أوجده الإنسان، ومن ثم تفعيله لخدمة المجتمع، بأسلوب يعتمد على التخطيط المنظم في بناء القاعدة المتينة لتلك المشاريع والنظر إلى المستقبل البعيد عند تنفيذها، وذلك لضمان إستمراريتها وإمكانية تطويرها وفقاً لمستجدات المراحل القادمة بمشيئة الله تعالى .

هيئة تقنية المعلومات

السلطان
قابوس
الإجادة في الخدمات
الحكومية الإلكترونية



السلطان
قابوس
الإجادة في الخدمات
الحكومية الإلكترونية



أهداف الجائزة:

تسعى جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية ومنذ انطلاقتها في عام ٢٠١٠ م لمواكبة ركب الإستراتيجية الوطنية لعمان الرقمية من خلال تحقيق جملة من الأهداف منها على سبيل المثال :

- تشجيع المؤسسات الحكومية على المسارعة في تعزيز أداؤها وتسهيل خدماتها من خلال استغلال التقنية الرقمية.
- تحفيز المؤسسات الحكومية على تنفيذ المشاريع الرقمية الجديدة والتطوير المستمر لخدماتها الإلكترونية.
- تحسين نوعية الخدمات الحكومية الإلكترونية وتبسيط إجراءاتها بجودة وكفاءة عالية لضمان أكبر قدر ممكن من الثقة والمساهمة العامة.
- تقدير ومكافأة التفوق والإبداع في مجال تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية.
- تعزيز وتفعيل سياسة الحكومة للانتقال إلى اقتصاد ميني على تقنية المعلومات لتحقيق المنفعتين الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العماني في إطار سياسة التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- وضع أطر ومعايير لقياس مدى التطور في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية بما يتوافق مع أعلى المعايير الدولية.
- تشجيع الأفكار الرائدة والمبتكرة في المجال الرقمي.



المعايير العامة للمشاركة :

لكل جائزة ولكل مسابقة معاييرها الخاصة، ولجائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية اشتراطاتها التي وضعت لتحقيق أهدافها ومنها :

- صلة المحتوى بالغرض وبالغثات المستهدفة من إنشاء المشروع.
- عمق تغطية المحتوى وسهولة الفهم وإدخال لغات أخرى غير اللغة العربية.
- التجديد في الصفحة الرئيسية وتصميمها المبتكر والتعريف الواضح بالمؤسسة وأهدافها .
- سهولة الاستخدام والتنقل والتصفح وخاصة لذوي الإعاقة.
- الإبداع في تصميم الموقع وتطبيق التقنيات الحديثة والأفكار المبتكرة لتحسين تقديم المحتوى.
- تأمين سرية البيانات الشخصية للعميل وخاصة تلك المتعلقة بالمعاملات المالية.
- قابلية توسع الموقع لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المستخدمين.
- التأكد من وجود التفاعل مع الجمهور المستخدم للخدمة من خلال استطلاعات الرأي وخدمة التفاعل والتواصل مع الموقع.
- علاقة المشروع بعمل المؤسسة ووضع خطط واضحة لتطويره وتعزيز المحتوى للمحافظة على الاستمرارية.
- معايير خاصة تحددها اللجنة المنظمة تتعلق بكل فئة من فئات الجائزة.



تقنية المعلومات ... الطريق إلى المستقبل



جائزة أفضل محتوى إلكتروني

تمنح للمؤسسة الحكومية ذات الحضور على الإنترنت والتي تعرض مستويات متميزة في ما يتعلق بالمحتوى، والتصميم، وسهولة الوصول إلى الخدمة، والأصالة، والاحتراف، والكفاءة بوجه عام .

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن يتناسب المحتوى المعروض مع فئة الجائزة المحددة .
- يجب أن يكون المحتوى متوافراً على شبكة الإنترنت.
- يجب أن يكون المحتوى متوافراً باللغتين العربية والإنجليزية.
- ينبغي أن يعكس المحتوى شعار و صورة المؤسسة .
- يجب أن يحتفظ المحتوى بحقوق الطبع والنشر.
- تقرير واضح للمحتوى ، والفئات المستهدفة .



جائزة أفضل خدمة إلكترونية - مؤسسة حكومية لمؤسسة حكومية

تمنح للخدمة الإلكترونية المقدمة من مؤسسة حكومية إلى مؤسسة حكومية أخرى من خلال المعاملات التي توفر معلومات وتحليلات موثوق فيها عبر التبادل الإلكتروني للبيانات/أو أنظمة المعلومات بين المنظمات والدوائر والمؤسسات الحكومية الداخلية والخارجية . حيث تهدف الخدمة إلى دعم مبادرات الحكومة الإلكترونية من خلال تحسين التواصل، والوصول إلى البيانات وتبادلها.

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن تتناسب الخدمة المقدمة مع فئة الجائزة المحددة .
- يمكن ترشيح أي خدمة حكومية مقدمة عبر الإنترنت (سواء أكانت متاحة للجميع أو مقيدة ولا تتوافر على نطاق عام).
- يجب أن يكون عمر الخدمة الإلكترونية ١٢ شهراً على الأقل .
- يجب أن تكون الخدمة الإلكترونية موجهة للمؤسسات الحكومية.
- يجب أن تتمكن الخدمة الإلكترونية من الإنهاء الكامل للمعاملات الإلكترونية (أي أن يكون العملاء قادرين على إكمال معظم المعاملات أو جميعها إلكترونياً عبر الإنترنت).
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها / المحتوى/نطاق أو حجم المشروع (المشكلة، الفئة المستهدفة، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع) ٢٠٠ كلمة كحد أقصى .
- ينبغي أن تقدم الخدمة الإلكترونية على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من تقنية الخدمة الإلكترونية ووظائفها:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.



جائزة أفضل خدمة إلكترونية -مؤسسة حكومية لموظفي الحكومة .

تمنح للخدمة الإلكترونية المقدمة من مؤسسة حكومية إلى موظفي الحكومة مثل توفير الخدمات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية ، وتوفير البرامج التدريبية والتنمية لتحسين الوظائف اليومية الحكومية والمعاملات التي تتم مع الموظفين .وتهدف الخدمة المقدمة إلى تسهيل التنسيق المتبادل بين المؤسسات والتعاون بما يضمن اتخاذ قرارات مناسبة في وقت مناسب، ومن أمثلة ذلك : خدمات الإنترنت الحكومية، وبرنامج إدارة المعرفة، البرامج التجريبية، ومشاريع البنية الأساسية التي تتسم بمتانتها وقدرتها على التكيف .

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن تتناسب الخدمة المقدمة مع فئة الجائزة المحددة .
- يمكن ترشيح أي خدمة حكومية مقدمة عبر الإنترنت (سواء أكانت متاحة للجميع أو مقيدة ولا تتوافر على نطاق عام)
- يجب أن يكون عمر الخدمة الإلكترونية ١٢ شهراً على الأقل .
- يجب أن تكون الخدمة الإلكترونية موجهة لموظفي الحكومة.
- يجب أن تتمكن الخدمة الإلكترونية من الإنهاء الكامل للمعاملات الإلكترونية (أي أن يكون العملاء قادرين على إكمال معظم المعاملات أو جميعها إلكترونياً عبر الإنترنت) .
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها /المحتوى/نطاق، أو حجم المشروع (المشكلة، الفئة المستهدفة ، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع (٢٠ كلمة كحد أقصى).
- ينبغي أن تقدم الخدمة الإلكترونية على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من تقنية الخدمة الإلكترونية ووظائفها:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.



جائزة أفضل خدمة إلكترونية -من مؤسسة حكومية لقطاع خاص

تمنح للخدمة الإلكترونية المقدمة من مؤسسة حكومية إلى القطاع الخاص، و تشمل الخدمات المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص بما في ذلك نشر السياسات والقواعد واللوائح، وتهدف الخدمة إلى تبسيط الإجراءات وتسهيل عملية الموافقة عليها ، ومن أمثلة ذلك : خدمات الشراء الإلكتروني، الحصول على معلومات العمل الحالية، تحميل نماذج الطلب، تجديد التراخيص، تسجيل الأعمال، الحصول على التصاريح، وسداد الضرائب، تقديم إقرارات والتحقق من إحصاءات الاستيراد والتصدير للهيئات الجمركية .

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن تتناسب الخدمة المقدمة مع فئة الجائزة المحددة .
- يمكن ترشيح أي خدمة حكومية مقدمة عبر الإنترنت (سواء أكانت متاحة للجميع أو مقيدة ولا تتوافر على نطاق عام).
- يجب أن يكون عمر الخدمة الإلكترونية ١٢ شهراً على الأقل .
- يجب أن تكون الخدمة الإلكترونية موجهة إلى القطاع الخاص.
- يجب أن تتمكن الخدمة الإلكترونية من الإنهاء الكامل للمعاملات الإلكترونية (أي أن يكون العملاء قادرين على إكمال معظم المعاملات أو جميعها إلكترونياً عبر الإنترنت)
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها / المحتوى/نطاق، أو حجم المشروع (المشكلة، الفئة المستهدفة ، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع (٢٠ كلمة كحد أقصى) .
- ينبغي أن تقدم الخدمة الإلكترونية على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من تقنية الخدمة الإلكترونية ووظائفها:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.



جائزة أفضل خدمة إلكترونية - من مؤسسة حكومية للمواطنين

تمنح للخدمة الإلكترونية المقدمة من مؤسسة حكومية للمواطنين / المقيمين / الزائرين والتي تتضمن تبسيط الإجراءات، وتسهيل عملية الموافقة عليها، من أمثلة ذلك : خدمات تجديد التراخيص، طلبات الحصول على وثائق الميلاد / الوفاة / الزواج، سداد الغرامات، مساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات الأساسية التي تشمل التعليم، خدمات الرعاية الصحية، توفير معلومات عن المستشفيات، والمكتبات.

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن تتناسب الخدمة المقدمة مع فئة الجائزة المحددة .
- يمكن ترشيح أي خدمة حكومية مقدمة عبر الإنترنت (سواء أكانت متاحة للجميع أو مقيدة ولا تتوافر على نطاق عام).
- يجب أن يكون عمر الخدمة الإلكترونية ١٢ شهراً على الأقل .
- يجب أن تكون الخدمة الإلكترونية المرشحة موجهة إلى المجتمع، وأن تشمل إحدى الفئات التالية أو جميعها: المواطنين، والمقيمين، والزائرين.
- يجب أن تتمكن الخدمة الإلكترونية من الإنهاء الكامل للمعاملات الإلكترونية (أي أن يكون العملاء قادرين على إكمال معظم المعاملات أو جميعها إلكترونياً عبر الإنترنت)
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها / المحتوى/نطاق أو حجم المشروع (المشكلة، الفئة المستهدفة ، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع ٢٠٠ كلمة كحد أقصى .
- ينبغي أن تقدم الخدمة الإلكترونية على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من تقنية الخدمة الإلكترونية ووظائفها:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.



جائزة أفضل خدمة إلكترونية - الخدمات الإلكترونية للإتصالات المتنقلة

تمنح لخدمة اتصال متنقل المستخدمة لتقنيات متميزة، والاستخدام الذكي لوسائل الاتصالات المتنقلة لتحسين نماذج المعيشة المستخدمة من خلال خدمات الاتصالات المتنقلة وتطبيقاتها ومحتوياتها والتي تعزز من جودة تبادل المعلومات وفعاليتها، وتسهل تخليص المعاملات ، ومن أمثلة ذلك : العمليات والمعاملات المساندة، والأنشطة الفورية، والخدمات التي تعمل على توفير الراحة للعميل (بأي شكل من أشكال التواصل في أي مكان وأي زمان)

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن تتناسب الخدمة المقدمة مع فئة الجائزة المحددة.
- يمكن ترشيح أي خدمة حكومية مصممة ومخصصة لاستخدامات الاتصالات المتنقلة (مثل بروتوكول التطبيقات اللاسلكية «واب»، خدمات الرسائل القصيرة، تطبيقات الهاتف النقال) للفوز بالجائزة .
- يجب أن يكون عمر الخدمة الإلكترونية ١٢ شهراً على الأقل.
- يجب أن تستهدف الخدمات الإلكترونية للاتصالات المتنقلة المجتمع وأن تشمل إحدى الفئات التالية أو جميعها: المواطنين، والمقيمين، والزائرين، والقطاع الخاص والقطاعات الحكومية، الخ .
- يجب أن تتمكن الخدمة الإلكترونية من الإنهاء الكامل للمعاملات الإلكترونية (أي أن يكون العملاء قادرين على إكمال معظم المعاملات أو جميعها لاسلكياً)
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها / المحتوى /نطاق أو حجم المشروع (المشكلة، الفئة المستهدفة ، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع ٢٠٠ كلمة كحد أقصى.
- ينبغي أن تقدم الخدمة الإلكترونية على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من التقنية المعقدة للخدمة الإلكترونية ووظائفها:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.



جائزة الإقتصاد الإلكتروني

تمنح لخدمة أو لمشروع تقنية المعلومات والاتصالات الهادفة لتطوير الاقتصاد الوطني، وبيئة الأعمال، و العاملة على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشروعات الجديدة، وتعزيز التجارة الوطنية والمعاملات التجارية.

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن تتناسب الخدمة /المشروع المقدم مع فئة الجائزة المحددة .
- يجب أن تكون المؤسسة المشاركة نشطة بإسهاماتها الفاعلة في القطاع الخاص .
- يجب أن تعرض المؤسسة المشاركة استخدامها الابتكاري لتقنية المعلومات والاتصالات؛ بهدف تعزيز الاقتصاد العماني.
- يجب أن تقدم المؤسسة المشاركة عرضا واضحا لمنجزاتها ورؤيتها في جذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- يجب أن تقدم المؤسسة المشاركة تقارير وإفادات توضح مشاركتها والقيم المضافة في ما يتعلق بدعم اقتصاد السلطنة .
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها /المحتوى / نطاق أو حجم المشروع المشكلة، الفئة المستهدفة، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع (٢٠٠ كلمة كحد أقصى).
- ينبغي أن تقدم المؤسسة المشاركة على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من التقنية المعقدة للمشروع ووظائفه المختلفة:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.

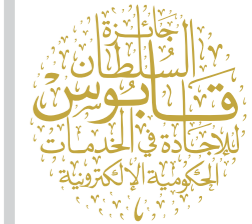


جائزة أفضل مشروع إلكتروني مفرد

تمنح للمشروع أو للبوابة الحكومية الابتكارية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات التي تدعم الحكومة الإلكترونية الوطنية، وتقدم خدمات أفضل للمواطنين، وتعرض قدرتها على الاستمرار، واحتمالات تطورها ونموها، وتدمج العديد من التقنيات والتي ينتج عنها مجموعة متخصصة من الخدمات التي تلبى متطلبات معظم القطاعات .

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن يتناسب المشروع المقدم مع فئة الجائزة المحددة .
- يجب أن يتسم المشروع بوضع حلول شاملة.
- يجب أن يعمل المشروع على تعزيز الإنتاجية .
- يجب أن يأتي المشروع ضمن مشروعات بوابات الإنترنت أو الإنترنت دامجا لتقنيات متكاملة .
- تعطى الأولوية لمشروع يدمج العديد من التقنيات ينتج عنها مجموعة متخصصة من الخدمات .
- يجب أن يطرح المشروع أفضل الممارسات في ما يتعلق بمنهجية إدارة المشروع .
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها /المحتوى / نطاق أو حجم المشروع المشكلة، الفئة المستهدفة، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع (٢٠٠ كلمة أقصى حد) .
- ينبغي أن يقدم المشروع على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من التقنية المعقدة للمشروع ووظائفه المختلفة:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.



جائزة أفضل مشروع إلكتروني مشترك

تمنح للمشروع أو البوابة الحكومية المشتركة (بين مؤسستان حكوميتان أو أكثر) وإبتكارية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات التي تدعم الحكومة الإلكترونية الوطنية، وتقدم خدمات أفضل للمواطنين، وتعرض قدرتها على الاستمرار، واحتمالات تطورها ونموها، وتدمج العديد من التقنيات ينتج عنها مجموعة متخصصة من الخدمات التي تلبى متطلبات معظم القطاعات، ومن أمثلة ذلك :عمليات الموافقة ، وتبادل البيانات، وتكامل الأنظمة والبرامج الحكومية المختلفة.

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن يتناسب المشروع المقدم مع فئة الجائزة المحددة .
- يجب أن يكون المشروع مشتركاً بين مؤسستان حكوميتان أو أكثر.
- يجب أن توضح الجهود المشتركة بين المؤسسات في طلب واحد .
- يجب أن يتسم المشروع بوضع حلول شاملة.
- يجب أن يعمل المشروع على تعزيز الإنتاجية .
- يجب أن يأتي المشروع ضمن مشروعات بوابات الإنترنت أو الإنترنت دامجاً تقنيات متكاملة .
- تعطى الأولوية لمشروع يدمج العديد من التقنيات ينتج عنها مجموعة متخصصة من الخدمات .
- يجب أن يطرخ المشروع أفضل الممارسات في ما يتعلق بمنهجية إدارة المشروع .
- تقرير واضح بالهدف من الخدمة ووصفها / المحتوى / نطاق أو حجم المشروع المشكلة، الفئة المستهدفة، قطاع الأعمال، مراحل تسليم الخدمة أو المشروع (٢٠ كلمة أقصى حد).
- ينبغي أن يقدم المشروع على الأقل أحد المستندات التالية للتحقق من التقنية المعقدة للمشروع ووظائفه المختلفة:
 - تقديم حسابات افتراضية (Dummy accounts) للخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت .
 - تقديم لقطات شاشة (Screenshots) للخدمة التي لا تقدم عبر الإنترنت .
 - عرض ذاتي أو عينات اختبار.



جائزة أفضل مؤسسة متطورة إلكترونيا (الجاهزية الإلكترونية)

تمنح للمؤسسة الحكومية التي تعمل وفق إستراتيجية عُمان الرقمية من خلال تقديم إحدى خدمات البنية الأساسية القياسية والمعتمدة والأمنة في مجال إدارة المعلومات، وإظهار الاستعداد لتقديم خدمات في مجال تطوير الموارد البشرية والبيئة الأساسية .

شروط التسجيل في هذه الفئة:

- يجب أن تتناسب الخدمة المقدمة مع فئة الجائزة المحددة.
- توفر نبذة عن المؤسسة (موضحا بها المهمة، والسياق الاستراتيجي للمؤسسة).
- ينبغي أن تقدم المؤسسة أدلة إثبات مرئية تحل على جاهزيتها الإلكترونية.





لجنة التحكيم وآلية التقييم

يتم فرز وتقييم المشاريع والخدمات المتقدمة للمشاركة في جائزة السلطان قابوس للإحادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية عن طريق لجنة تحكيم مختصة، تقوم هيئة تقنية المعلومات بانتقاء أعضائها من بين خبراء عالميين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وينتمون إلى دول متطورة في مجال الخدمات الحكومية الإلكترونية حسب تصنيف الأمم المتحدة، وذلك بعد إجراء مجموعة من الاتصالات والاستشارات مع الجهات المحلية والخارجية ذات الاختصاص .

وتعمل لجنة التحكيم على فرز وتقييم المشاريع والخدمات المتقدمة للمشاركة بسرية تامة واستقلالية مطلقة، وفي مدة زمنية محددة عن طريق برنامج خاص وضعه بالتعاون مع مجموعة من الخبراء ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بحيث يتم مسبقا تحديد المهام التي يقوم بتنفيذها وتزويده بالأسئلة التي يجب عليها عند تسجيل المؤسسة في الجائزة، حيث تقوم الهيئة بإقامة مجموعة من حلقات العمل التي توضح للمؤسسات الحكومية المشاركة آلية التقييم وضرورة توفير الوسائط المتعددة كمقاطع الفيديو والصور ومختلف الملفات مع المشروع المقدم.

أعضاء لجنة التحكيم

قامت الهيئة هذا العام باختيار ١١ عضوا للجنة التحكيم من دول مختلفة هي : (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الدنمارك، سوريا، السويد، إيرلندا، إيطاليا، سلوفاكيا، الهند، فلسطين) وجميع الحكام من ذوي الخبرة الواسعة في تحكيم الجوائز المماثلة وفي إيجاد الحلول التي قد تواجه القائمين على تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك حرصا من اللجنة المنظمة للجائزة على تحقيق المصداقية والشفافية في إصدار القرارات من قبل لجنة تحكيم مستقلة ومحيدة، وتضم اللجنة هذا العام كل من:

أكسل ليبولا

الولايات المتحدة الأمريكية



(رئيس لجنة التحكيم) : وهو المؤسس والمدير التنفيذي لـ (G3ict)، إحدى المبادرات التي أطلقها التحالف العالمي لتقنية المعلومات والاتصالات والتنمية التابع للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٠ بالتعاون مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتمثلة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

جيرمي ميلارد

المملكة المتحدة



يشغل منصب استشاري أول في المعهد التقني الدنماركي منذ عام ١٩٩٩ بعد عمله مع شركة الاتصالات الدنماركية «تيلي دنمارك» لمدة ثلاثة عشر عاماً، كما عمل في الأوساط الجامعية والهيئات الحكومية. و يقدم حاليا استشارات في مجال التقنية الحديثة والمجتمع في أوروبا وعلى الصعيد الدولي.

لدكتورة نيبال إدلبي

الجمهورية العربية السورية



تشغل منصب رئيس قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، وتعمل على القضايا المتصلة بسياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية والمحتوى الرقمي العربي، كما عملت قبل ذلك بصفة نائب وزير في وزارة الاتصالات والتكنولوجيا (MCT) في سوريا لمدة سنتين، وعملت كمحاضر في المعهد العالمي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا (HIAST) في دمشق لأكثر من ٨ سنوات.



الدكتورة تيريزا أ. باردو
الولايات المتحدة الأمريكية

تشغل منصب مدير مركز التكنولوجيا في الحكومة (CTG)، وعضو هيئة التدريس في كلية روكفلر للإدارة العامة والسياسات ، وكلية الحاسبات والمعلومات في جامعة ألبراني ، وجامعة ولاية نيويورك. كما أنها عضواً في عدة مجالس استشارية وطنية ودولية ، مثل – مركز البيانات للأبحاث التطبيقية في العلوم الاجتماعية – التابع لمركز البحث والتدريس في الاقتصاد (CIDE) الكائن في مدينة المكسيك. كما تعمل عضواً في المجلس الاستشاري لورش عمل إدارة المحافظة الرقمية في الاتحاد الجامعي المشترك للبحوث السياسية والاجتماعية (ICPSR) في جامعة ميشيغان . وتشغل إلى جانب ذلك منصب مستشار أول لمؤسسة الأبحاث المعلوماتية، مركز معلومات الدولة، وعضو مجلس التحرير للمعلومات الحكومية الربع السنوية. كما أنها عضو في قائمة أفضل لجنة تكريم لجوائز نيويورك لعام 2011، والتي ينظمها مركز الحكومة الرقمية.



مورتن مييرهوف نيلسن
مملكة الدنمارك

رئيس قسم (Fulmægtig) في مركز borger.dk (بوابة المواطن) التابع للوكالة الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية (www.itst.dk) في الدنمارك. تشمل المسؤوليات التي يضطلع بها إدارة المشاريع، وتطوير إستراتيجية وأعمال www.borger.dk، وإدارة الأداء، وإحصائيات المعاملات، (مثل www.statistik.borger.dk)، وإعادة استخدام معلومات القطاع العام (الحكومة 2.0) ، والحسابات الاجتماعية (شبكة 2.0، الإعلام الاجتماعي، وتصنيف المستخدمين، وإبداء الآراء و المقترحات) ، وتبادل أفضل الممارسات ، و التبادل الدولي للمعلومات. ويشتمل سجل خبراته على جوائز في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وتقييم مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات، وتقديم خدمات عبر الإنترنت، وإجراء دراسة مقارنة ودراسة تحليلية للحكومة الإلكترونية.



أنا كيلي
مملكة السويد

تعمل كمدير متمرس في مجال الحكومة الإلكترونية، وقد عملت في قطاع واسع من المشاريع التنموية في مجال تقنية المعلومات لمدة 15 عاماً مثل إجراء بحث حول التغييرات التي تطرأ على المدارس و والتعلم من خلال تقنية المعلومات، كما عملت كرئيس تنفيذي لشركة استشارات في مجال الإدارة والتنمية، وعملت أيضاً كرئيس للبوابة الوطنية السويدية للمعلومات المدنية والقانونية خلال السنوات العشرة الماضية، وشغلت مناصب تنفيذية في هيئات حكومية وطنية ومحلية، حيث فادت عمليات التحول نحو الحكومة الإلكترونية التي شملت إدارة الجوائز الوطنية السويدية، والعمل كعضو لجنة تكريم في عدة مسابقات مثل مسابقة جوائز الحكومة الإلكترونية في أوروبا.



الدكتور جمال شاهين
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

يعمل في معهد الدراسات الأوروبية (جامعة «فريجي» في بروكسيل) ويعمل كمحاضر جامعي في جامعة أمستردام، وهو عضو في العديد من مجموعات الخبراء في الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الدولي والمهتمة بالقضايا المرتبطة بالحكومة الإلكترونية وحكومة الاتحاد الأوروبي. وقد ركزت مشاريع تقديم الاستشارات التي اضطلع بإدارتها أو العمل بها، من بين أمور أخرى، على الأبحاث التي يمولها الاتحاد الأوروبي في مجالات سياسة البحث، والحكومة الإلكترونية، وسياسات الديمقراطية الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي وعلى المستويات الدولية، كما أن لديه خبرة في إدارة المشاريع التي يتم تنفيذها في مختلف أنحاء أوروبا وفي إدارة موظفي الأبحاث، بالإضافة إلى الخبرة التي اكتسبها من عمله خارج أوروبا حيث عمل في آسيا والشرق الأوسط.



جوليا كريستينا كولفر
الجمهورية الإيطالية

تعمل بصفة باحث أول في معهد الأبحاث الاقتصادية الإيطالي (Nomisma S.P.A) الكائن في مدينة بولونيا الإيطالية، لديها أكثر من عقدين من الخبرة اكتسبتها من خلال عملها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث قامت بإجراء دراسات إقليمية، وتحليلات استقصائية، وعمليات تقييم وقياس للأثر ركزت من خلالها على مسائل الابتكار والبحث والتقنية والأثر الاجتماعي والاقتصادي في مجالات مجتمع المعلومات والطاقة. وعملت كخبيرة في العديد من مشاريع المديرية العامة لمجتمع المعلومات والإعلام التابعة للمفوضية الأوروبية (INFSO).

البروفيسور توماس سابول
جمهورية سلوفاكيا



يعمل أستاذاً للكفاء الاصلناعي في جامعة «كوزيس» الفنية ويتمتع بخبرة واسعة في مشاركة وإدارة البحوث والتنمية الدولية والمشاريع التعليمية، وقد شارك حتى الآن في ١٧ مشروعاً أوروبياً ويعمل بصفة مقيّم ومقرّر لبرنامج جائزة الحكومة الإلكترونية الأوروبية (في الأعوام ٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣)، ومقيّم لمشاريع تقنيات المعلومات والاتصالات التابعة للاتحاد الأوروبي، كما عمل عضواً في المجموعة الاستشارية لأوروبا الإلكترونية (غرفة الخبراء) في المفوضية الأوروبية، هذا بالإضافة إلى عمله كعضو في العديد من مجالس إدارة المؤتمرات والصحف الوطنية والدولية، وتعاونته مع العديد من المنظمات المنتشرة في أنحاء أوروبا.



فيكاس كانونجو
جمهورية الهند

يعتبر أحد الخبراء في مجال الحكومة الإلكترونية والحكومة المتنقلة ولديه أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية وإدارة المعرفة. وعمل لدى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة في آسيا وأوروبا حيث ساعدتهم في وضع استراتيجياتهم الوطنية في مجال الحكومة الإلكترونية. ويعمل حالياً كرئيس لجمعية ترويج الحكومة الإلكترونية، إحدى أكبر مؤسسات التخطيط ووضع المهام التي تعمل على تسريع تطبيق مبادرات الحكومة الإلكترونية في منطقة جنوب آسيا. كما يعمل مستشاراً سياسياً لدى حكومة الهند ويساعد في تشكيل سياسة الحكومة المتنقلة ووضع خارطة طريق لتطبيقها في الهند.

الدكتور سليم الزغبى
فلسطين



يتمتع بخبرة طويلة في المجال التقني وتحليل الإشارات والنظم، حيث خدم في حياته الأكاديمية العديد من المؤسسات المختلفة مثل الكلية المعلوماتية (College D'Informatique)، جامعة كونورديا (Du Canada Concordia University)، كلية العلوم والتكنولوجيا (Montreal, College of Science & Technology)، جامعة القدس (Alquds University)، جامعة بيت لحم (Bethlehem University). وشغل منصب مستشار في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية من (١٩٩٠-١٩٩٨). كما شارك كباحث في جامعة واشنطن، وترأس بعثات قصيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الاوربي وغيرها من الوكالات الدولية.

المؤسسات والمشاريع المشاركة لعام ٢٠١١

تقدم للمشاركة في جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية لعام ٢٠١١ عدد كبير من المؤسسات الحكومية ، وتم اعتماد مشاركة ٢٣ مؤسسة بإجمالي ٤٤ مشروعاً بشكل رسمي لإلتزامها بالمعايير العامة للمسابقة حسب الجدول التالي :

عدد المشاريع	إسم المؤسسة الحكومية
٣	شرطة عمان السلطانية
٢	وزارة الخدمة المدنية
٢	وزارة التجارة والصناعة
٤	وزارة التربية والتعليم
٥	بلدية مسقط
١	وزارة المالية
١	وزارة العدل
١	سوق مسقط للأوراق المالية
١	شركة الكهرباء القابضة
١	بنك التنمية العماني
٤	وزارة الإسكان
١	وزارة التعليم العالي
١	وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
١	الهيئة العامة للصناعات الحرفية
٥	وزارة القوى العاملة
١	المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
١	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
٢	مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان
١	وزارة السياحة
١	مجلس المناقصات
١	وزارة الشؤون القانونية
٣	وزارة الزراعة والثروة السمكية
١	مجلس البحث العلمي

السُّلْطَان
قَابُوسُ
لِلْإِجَادَةِ فِي الْخِدْمَاتِ
الْحُكُومِيَّةِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ



السُّلْطَان
قَابُوسُ
لِلْإِجَادَةِ فِي الْخِدْمَاتِ
الْحُكُومِيَّةِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ

المشاريع الفائزة بالجائزة في عام ٢٠١٠

المشروع الفائز	الفئة
البوابة الالكترونية لبلدية مسقط	أفضل محتوى إلكتروني
خدمات مراكز القوى العاملة (مكاتب سند) الإلكترونية لوزارة القوى العاملة	الاقتصاد الإلكتروني
نظام الشفاء لوزارة الصحة	أفضل مشروع إلكتروني
وزارة التربية والتعليم	الجاهزية الإلكترونية
خدمة دفع المخالفات المرورية الإلكترونية لشرطة عمان السلطانية	أفضل خدمة حكومية إلكترونية مقدمه إلى المواطنين - مؤسسة حكومية للمواطنين
سجل القوى العاملة الوطنية لوزارة القوى العاملة	أفضل خدمة حكومية إلكترونية مقدمه إلى القطاع الحكومي - مؤسسة حكومية لمؤسسة حكومية
خدمات إباحات البناء الإلكترونية لبلدية مسقط	أفضل خدمة حكومية إلكترونية مقدمه إلى القطاع الخاص - مؤسسة حكومية لقطاع خاص

السلطان
فتن
للإحادة في الخدمات
الحكومية الإلكترونية



السلطان
فتن
للإحادة في الخدمات
الحكومية الإلكترونية



عمان الرقمية

مركز السلطان
قابوس
للإجادة في الخدمات
الحكومية الإلكترونية



عمان الرقمية

هيئة تقنية المعلومات
سلطنة عمان



www.ita.gov.om/HMAward